

إشكالية تكرار نتائج البحوث العلمية القانونية: أزمة مصداقية أم

نقص في المنهجية؟

The Issue of Repetition in Legal Research Outcomes: A Crisis of Credibility or a Shortcoming in Methodology?

سهيلة بوخميس*، مخبر الدراسات القانونية البيئية، جامعة 8 ماي 1945 – قالمة-

boukhmis.souhila@univ-guelma.dz

تاريخ إرسال المقال: 2025/04/26 تاريخ قبول المقال: 2025/10/31 تاريخ نشر المقال: 2025/11/29

المخلص:

إن إشكالية تكرار نتائج البحوث العلمية القانونية تثير العديد من التساؤلات حول مصداقية هذه الأبحاث ومدى قدرتها على تقديم إضافات حقيقية للمعرفة العلمية القانونية، فبينما يرى البعض أن تكرار النتائج يعكس أزمة في المصداقية، حيث يُفترض أن تكون الأبحاث القانونية دقيقة ومبنية على أسس منهجية قوية، يعتبر آخرون أن هذا التكرار قد يكون نتيجة لنقص في التنوع المنهجي أو استخدام أدوات بحثية غير كافية، لذا كان من الضروري تقييم هذه النتائج بشكل شامل، مع التركيز على تحسين الأساليب البحثية وتعزيز الشفافية في النتائج لتحقيق الجودة المعرفية في المجال القانوني.

الكلمات المفتاحية: البحوث العلمية القانونية، المنهجية البحثية، النتائج، الجودة البحثية.

Abstract:

The issue of repetition in the outcomes of legal scientific research raises numerous questions about the credibility of such studies and their ability to provide genuine contributions to legal scientific knowledge. While some argue that the repetition of results reflects a crisis of credibility, given that legal research is expected to be precise and based on robust methodological foundations, others believe that this repetition may stem from a lack of methodological diversity or the use of inadequate research tools. Therefore, it is essential to comprehensively evaluate this phenomenon, with a focus on improving research methods and enhancing transparency in results to achieve high-quality knowledge in the legal field.

Keywords: Legal scientific research, research methodology, outcomes, research quality.

المقدمة:

تعتبر النتائج البحثية في البحوث العلمية القانونية عاملاً ومعيّاراً أساسياً لتقييم جودة الأبحاث وقيمتها المعرفية، إذ غالباً ما تواجه هذه النتائج إشكالية التكرار، مما يثير العديد من التساؤلات حول مدى أصالتها

* المؤلف المرسل.

وقد رتبتها على تقديم إضافات نوعية للمجال البحثي القانوني، ويُعزى هذا التكرار أحياناً إلى ضعف المنهجية البحثية أو الاعتماد على أدوات تقليدية غير كافية، مما يؤدي إلى نتائج متشابهة أو غير مبتكرة. تكمن أهمية هذه الورقة البحثية في كونها تسلط الضوء على التحديات التي تواجه جودة الأبحاث وقيمتها المعرفية فهي أداة بحثية تساعد على فهم أسباب تكرار النتائج ومدى تأثيرها على مصداقية البحث العلمي القانوني، كما أنها تساعد في تحديد الثغرات المنهجية التي تؤدي إلى نتائج غير مبتكرة أو غير دقيقة، وذلك من خلال تحليل هذه الظاهرة، حتى يتمكن الباحثون من تطوير أساليب بحثية أكثر فعالية وتنوعاً، وهذا يعزز من أصالة الأبحاث ومساهمتها في تطوير المعرفة القانونية، بالإضافة إلى ذلك، تساهم هذه الدراسة في تعزيز الشفافية والنزاهة الأكاديمية، مما يزيد من ثقة المجتمع العلمي في النتائج المقدمة.

أما أهدافها فتتجلى في الوصول إلى نتائج تعزز من التنوع المنهجي، وتبني أساليب بحثية أكثر تطوراً، وتضمن الشفافية في عرض البيانات والتحليل، وتضمن تعزيز التعاون بين الباحثين وتبادل الخبرات لذا يمكن أن يساهم في إنتاج أبحاث أكثر أصالة وفعالية، لأن تحقيق جودة بحثية عالية يتطلب مراجعة دقيقة للمناهج المستخدمة ويفتح آفاق جديدة للبحث العلمي القانوني، لأجل ذلك يطرح الإشكال الآتي: "هل تكرار النتائج في البحوث العلمية القانونية يُعد مؤشراً على أزمة إبداع أم انعكاساً لقيود منهجية؟ وكيف يمكن تحويل هذا التكرار من نقطة ضعف إلى فرصة لتطوير البحث القانوني وتعزيز قيمته المضافة للمجتمع العلمي والقانوني؟". إن الإجابة على هذه الإشكالية تتطلب الاستعانة بالمنهج التحليلي الذي يعتبر الأكثر ملاءمة لهذه الدراسة لأنه يتيح فهماً عميقاً للتكرار من خلال تحليل نقدي للدراسات السابقة، بالإضافة إلى ذلك، يمكن دمج المنهج المقارن لتوسيع نطاق التحليل ومقارنة النتائج بين دراسات مختلفة، متبعين في ذلك الخطة أدناه:

أولاً: تحليل تكرار النتائج في البحوث العلمية القانونية

ثانياً: التحديات المنهجية وسبل التطوير

ثالثاً: تحويل التكرار إلى فرصة للتطوير

1. تحليل تكرار النتائج في البحوث العلمية القانونية

تعتبر نتائج البحوث العلمية القانونية من العناصر الأساسية التي تساهم في تطوير المعرفة القانونية وتعزيز الفهم العميق للقوانين والأنظمة، فهي توفر أسساً علمية لدراسة الظواهر القانونية وتساعد في تحليل القضايا المعقدة، مما يعزز من قدرة الباحثين والمستشارين على تقديم حلول مبتكرة وفعالة، كما تلعب هذه النتائج دوراً حيوياً في تشكيل السياسات القانونية وتوجيه التشريعات، مما يساهم في تحسين العدالة الاجتماعية وتعزيز حقوق الأفراد، ومن خلال نشر هذه النتائج وتبادلها، يمكن تحقيق تقدم ملموس في الحقل المعرفي القانوني، مما يعزز من دور القانون كفاعل حيوي في المجتمع.

لكن مع بروز تكرار النتائج في البحوث العلمية القانونية أصبح الوضع يستدعي التحليل الدقيق، لأنها بالضرورة قد تؤدي إلى إضعاف مصداقية البحث العلمي وتكرار الأخطاء السابقة وهذا سيعيق تقدم المعرفة القانونية، وفي هذا المبحث سيتم التعرف عن كثب على مفهومه في المطالب أدناه:

1.1 مفهوم تكرار النتائج البحثية

إن تكرار النتائج البحثية تشير إلى تكرار التجارب والدراسات العلمية بهدف التحقق من صحة النتائج السابقة لذا من ناحية قد تساهم في تعزيز مصداقية البحث العلمي¹، وتأكيد أو دحض الفرضيات المطروحة²، مما يعزز الثقة في النتائج ويؤكد على أن النتائج ليست مجرد صدفة أو نتيجة لخطأ منهجي، غير أنه من ناحية أخرى تكرار النتائج يمكن أن يشكل مشكلة بحثية، لذا فإن فهمه يعد أمراً مهماً لضمان تقدم المعرفة القانونية.

1.1.1 تعريف تكرار النتائج البحثية

يعرف التكرار لغة على أنه: إعادة الشيء أو فعل الشيء مراراً وتكراراً³، وفي سياق البحث العلمي، يشير إلى إعادة الحصول على نفس النتائج أو نتائج مشابهة في دراسات متعددة⁴، أما اصطلاحاً فيعني أن هناك دراسات متعددة تصل إلى نفس النتائج أو استنتاجات متشابهة دون تقديم إضافات معرفية أو منهجية جديدة. ويعرف من حيث المنهج المستخدم على أنه: ذلك التكرار الذي يعكس استخدام نفس الأدوات والمنهج والأساليب في دراسات متعددة، مما يؤدي إلى نتائج متشابهة دون استكشاف جوانب جديدة أو تطوير المعرفة.

2.1.1 أشكال تكرار النتائج البحثية في البحوث القانونية.

تعتبر تكرار النتائج البحثية في البحوث القانونية من القضايا المهمة التي تستدعي التحليل والدراسة، حيث تتجلى في عدة أشكال نجلها في ما يلي:

- التكرار غير المقصود بسبب استخدام نفس المناهج أو المصادر⁵، و يعد هذا النوع من التكرار أحد أهم التحديات التي تواجه الباحثين، حيث يؤدي استخدام نفس المناهج أو المصادر إلى الحصول على نتائج متشابهة بين دراسات مختلفة، فغالباً ما يعتمد الباحثون على أدوات بحثية تقليدية أو مصادر محدودة بسبب سهولة الوصول إليها أو الاعتياد عليها، مما يحد من تنوع النتائج ويقلل من فرص الإبداع، هذا النوع من التكرار قد يكون ناتجاً عن نقص في الوعي بأهمية التنوع المنهجي أو عدم توفر مصادر بحثية جديدة، بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي الاعتماد المفرط على الدراسات السابقة دون مراجعة نقدية إلى تكرار النتائج بشكل غير مقصود لمواجهة المشكلة البحثية.
- التكرار في الأبحاث التي تعتمد على بيانات قديمة أو غير محدثة⁶، ينعكس سلباً على مصداقية البحث، ويمثل إشكالية كبيرة في البحوث العلمية القانونية، حيث يؤدي استخدام معلومات قديمة إلى نتائج متكررة وبعيدة كل البعد عن الواقع المعاش، والجدير بالذكر أنه غالباً ما يعتمد الباحثون على مصادر أو قوانين قديمة بسبب سهولة الوصول إليها أو عدم توفر بيانات حديثة، مما يحد من جودة

البحث وقدرته على تقديم رؤى جديدة أو حلول مبتكرة، هذا النوع من التكرار يفقد الأبحاث قيمتها العملية ويقلل من تأثيرها في تطوير التشريعات أو حل القضايا المعاصرة، بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي الاعتماد على بيانات غير محدثة إلى استنتاجات غير دقيقة أو غير ملائمة للسياق التشريعي.

- التكرار الناتج عن تقليد بعض الباحثين لأعمال سابقة دون إضافة جديدة، يمثل مشكلة شائعة في البحوث العلمية القانونية، حيث يعتمد الباحثون على دراسات سابقة دون بذل جهد كافٍ لتطويرها أو استكشاف جوانب مبتكرة، هذا النهج قد يؤدي إلى إنتاج أبحاث تفتقر إلى الأصالة والإبداع، مما يحد من قيمتها المعرفية والعملية، وغالبًا ما يحدث هذا التقليد بسبب ضعف التدريب البحثي أو الرغبة في إنجاز الأبحاث بسرعة دون الالتزام بمعايير الجودة⁷، بالإضافة إلى ذلك، قد يلجأ بعض الباحثين إلى تقليد الأعمال السابقة بسبب نقص الخبرة أو عدم توفر المصادر الكافية، مما يعيق الابتكار والتطور في المجال القانوني.

2.1 أسباب تكرار النتائج: منهجية أم إبداعية؟

تكرار النتائج في البحوث العلمية القانونية يمكن أن يعزى إلى أسباب منهجية أو إبداعية، أو مزيج من الاثنين معًا، وهذا ما سيتم توضيحه عن كثب في الفروع أدناه:

1.2.1 الأسباب المنهجية لتكرار النتائج البحثية القانونية

تكرار النتائج في البحوث العلمية القانونية قد يكون ناتجًا عن أسباب منهجية مرتبطة بضعف تصميم البحث أو استخدام أدوات غير كافية، غالبًا ما يعتمد الباحثون على مناهج تقليدية⁸ ومحدودة بسبب نقص التدريب أو عدم الإلمام بالمناهج الحديثة، مما يؤدي إلى نتائج متشابهة، بالإضافة إلى ذلك، قد يكون الاعتماد على نفس المصادر أو البيانات القديمة سببًا رئيسيًا في التكرار، حيث لا توفر هذه المصادر معلومات جديدة أو رؤى مبتكرة، كما أن عدم تنوع الأساليب التحليلية أو الاعتماد على نفس النماذج النظرية يحد من قدرة الباحثين على تقديم استنتاجات مختلفة، لذا لابد من تحسين المناهج البحثية وتطوير الأدوات المستخدمة لضمان نتائج أكثر تنوعًا وأصالة.

2.2.1 الأسباب الإبداعية لتكرار النتائج البحثية القانونية

من ناحية أخرى، قد يكون تكرار النتائج ناتجًا عن أسباب إبداعية، حيث يفتقر بعض الباحثين إلى القدرة على طرح أسئلة بحثية جديدة أو استكشاف قضايا لم يسبق التطرق لها، هذا النقص في الإبداع قد يكون بسبب التركيز على موضوعات بحثية تقليدية أو الخوف من خوض مجالات غير مألوفة، بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي ضعف التفكير النقدي أو عدم القدرة على تحليل البيانات⁹ بشكل مبتكر إلى نتائج متكررة. كما أن البيئة الأكاديمية أحيانًا لا تشجع على الابتكار، مما يدفع الباحثين إلى الاعتماد على أعمال سابقة دون تطويرها، ولمواجهة هذه المشكلة، يجب تعزيز ثقافة الإبداع والابتكار في البحث العلمي، وتشجيع الباحثين على استكشاف مجالات جديدة وتقديم رؤى مبتكرة¹⁰.

3.1 آثار تكرار النتائج على مصداقية البحث العلمي القانوني.

يترتب على تكرار النتائج البحثية في البحوث العلمية القانونية العديد من الآثار السلبية على الباحث وعلى البحث العلمي نفسه وعلى الدولة، وفي الفروع أدناه سيتم التعرف على هذه الآثار عن كثب:

1.3.1 آثار تكرار النتائج على الباحث

تكرار النتائج يؤثر سلباً على سمعة الباحث ومصداقيته الأكاديمية وبحد من الابتكار¹¹، فعندما يقدم الباحث نتائج متكررة دون إضافة جديدة، يُنظر إليه على أنه يفتقر إلى الإبداع والابتكار، مما يقلل من قيمته كعالم أو أكاديمي، هذا التكرار قد يؤدي إلى فقدان الثقة في قدرات الباحث، خاصة إذا كان يعتمد على أعمال سابقة دون تطويرها أو تحليلها بشكل نقدي، بالإضافة إلى ذلك، قد يواجه الباحث صعوبة في نشر أبحاثه في مجلات علمية مرموقة، حيث تفضل هذه المجلات الأبحاث الأصلية والمبتكرة كما يؤثر ذلك سلباً على مساره المهني عند خضوعه للتقييم في أي مرحلة من مراحل اعداد البحث¹²، وعلى المدى الطويل، قد يؤثر تكرار النتائج على فرص الباحث في الحصول على منح بحثية أو ترقية أكاديمية، حيث يتم تقييم الباحثين بناءً على مساهماتهم الفريدة في مجالهم، لذلك، يتعين على الباحثين تجنب التكرار والسعي لتقديم أبحاث تضيف قيمة حقيقية للمعرفة العلمية، وفي هذا الخصوص يؤكد المشرع الجزائري على ضرورة العمل بصفة مستمرة على إدماج آخر الابتكارات العلمية والتكنولوجية خاصة في الطور الثالث الذي يعد تكويناً للبحث عن طريق البحث¹³.

2.3.1 آثار تكرار النتائج على البحث العلمي

تكرار النتائج يقلل من جودة البحث العلمي القانوني ويضعف مصداقيته، فعندما تتكرر النتائج في أبحاث متعددة دون إضافة جديدة، يفقد البحث العلمي قيمته كأداة لتطوير المعرفة وحل المشكلات القانونية، هذا التكرار قد يؤدي إلى إنتاج أبحاث لا تسهم في تطوير التشريعات أو تحسين الممارسات القانونية، مما يقلل من تأثير البحث العلمي على المجتمع، بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي التكرار إلى:

- إضعاف ثقة المجتمع العلمي في البحوث القانونية، حيث يُنظر إليها على أنها غير قادرة على تقديم رؤى جديدة أو حلول مبتكرة.

- وعلى المدى الطويل، قد يؤثر هذا على تمويل البحوث العلمية¹⁴، حيث تميل المؤسسات المانحة إلى دعم الأبحاث التي تقدم نتائج أصيلة وفريدة، لذلك يجب تعزيز جودة البحوث وتجنب التكرار لضمان استمرارية تطور المعرفة القانونية، وقد حدد المشرع الجزائري المجالات البحثية التي ينبغي البحث فيها على نحو من الجدية لارتباطها بالتنمية المستدامة في الدولة، نذكر منها على سبيل المثال: الحكم الراشد، الأمن الصحي والنظام الإداري والقضائي، حماية البيئة والاقتصاد الأخضر، الأمن والدفاع الوطنيين... الخ¹⁵.

3.3.1 آثار تكرار النتائج على الدولة

تكرار النتائج في البحوث العلمية القانونية يؤثر سلبًا على قدرة الدولة على تطوير تشريعاتها وتحسين نظامها القانوني، فعندما تعتمد الدولة على أبحاث متكررة وغير مبتكرة، قد تتخذ قرارات غير دقيقة أو غير فعالة، مما يؤثر على العدالة وسيادة القانون¹⁶، بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي التكرار إلى إهدار الموارد المالية والبشرية¹⁷، حيث يتم توجيه الأموال والجهود نحو أبحاث لا تسهم في تطوير السياسات أو حل المشكلات القانونية المعاصرة، على المدى الطويل، قد يؤثر هذا على سمعة الدولة في المجال الدولي¹⁸، حيث يتم تقييم الدول بناءً على جودة بحوثها وقدرتها على الابتكار، لذلك يتعين على الدولة تشجيع البحوث الأصلية والمبتكرة، ودعم الباحثين الذين يسعون لتقديم حلول جديدة وفعالة للتحديات القانونية.

2. التحديات المنهجية وسبل التطوير

تعد البحوث العلمية القانونية ركيزة أساسية في تطوير التشريعات وتحسين الممارسات القانونية، إلا أنها تواجه العديد من التحديات المنهجية التي تعيق تقدمها وتحد من فعاليتها، ومن أبرز هذه التحديات تكرار النتائج، وضعف التنوع المنهجي، والاعتماد على أدوات بحثية تقليدية قد لا تكون كافية لمواكبة التطورات المعاصرة¹⁹، هذه التحديات لا تقلل فقط من جودة البحوث، بل تؤثر أيضًا على مصداقيتها وقدرتها على تقديم حلول مبتكرة للمشاكل القانونية، فقد بات من الضروري تحليل هذه التحديات بشكل نقدي، واستكشاف سبل التطوير التي يمكن أن تعزز من جودة البحوث العلمية القانونية²⁰، من خلال تحسين المناهج البحثية، وتبني أدوات حديثة، وتعزيز الإبداع والابتكار²¹، لتجاوز هذه التحديات وتحقيق بحوث أكثر أصالة وفعالية، من شأنها أن تسهم في تطوير المعرفة القانونية وخدمة المجتمع.

1.2 نقد المناهج التقليدية في البحوث القانونية.

المناهج التقليدية في البحوث القانونية تشمل مجموعة من الأساليب التي استخدمت لفترة طويلة في دراسة القضايا القانونية، مثل المنهج التحليلي²² الذي يركز على تحليل النصوص القانونية وتفسيرها، والمنهج المقارن²³ الذي يعتمد على مقارنة التشريعات بين الأنظمة المقارنة أو فترات زمنية مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، هناك المنهج التاريخي²⁴ الذي يدرس تطور القوانين عبر الزمن، والمنهج الوصفي²⁵ الذي يقدم وصفًا دقيقًا للظواهر القانونية دون تحليل عميق، كما تشمل المناهج التقليدية المنهج الفلسفي²⁶ الذي يبحث في الأسس الأخلاقية والفلسفية للقوانين، والمنهج الاستقرائي²⁷ الذي يركز على دراسة الأحكام القضائية وتأثيرها على تفسير القوانين، هذه المناهج كانت أساسية في تطور البحث العلمي القانوني، لكنها تواجه تحديات في مواكبة التطورات التكنولوجية المعاصرة، مما يستدعي تطويرها أو استبدالها بمناهج أكثر حداثة.

1.1.2 متطلبات نقد المناهج التقليدية في البحوث القانونية

نقد المناهج التقليدية في البحوث العلمية القانونية يتطلب فهمًا عميقًا لهذه المناهج وتحليلًا نقديًا لأدواتها البحثية، كتحليل النصوص القانونية أو المقارنة بين التشريعات، كما يجب مقارنة هذه المناهج بمناهج حديثة

لتحديد مدى قدرتها على مواكبة التطورات التكنولوجية المعاصرة، وتقييم تأثيرها على جودة البحث ومدى مساهمتها في تحقيق نتائج مبتكرة، ناهيك عن الاستعانة بأمثلة عملية من بحوث سابقة لتوضيح نقاط الضعف، واقتراح بدائل أو تحسينات لتعزيز فعالية هذه المناهج.

كما أن النقد يتطلب الاعتماد على مصادر متنوعة وتشجيع التفكير الإبداعي لاستكشاف مناهج جديدة²⁸، كما أن التعاون مع خبراء ومتخصصين يمكن أن يثري عملية النقد، مع التركيز على التطبيق العملي لضمان أن البحوث تسهم في حل المشكلات القانونية الواقعية. هذه الخطوات تساعد في تحويل النقد إلى خطوات عملية لتطوير البحوث العلمية القانونية وتعزيز جودتها.

2.1.2 شروط نقد المناهج التقليدية في البحوث القانونية

لنقد المناهج التقليدية في البحوث القانونية بشكل فعال وبناء، يجب مراعاة عدة شروط أساسية لضمان أن النقد يكون موضوعياً وشاملاً ومفيداً للتطوير، أهمها:

- يجب أن يكون النقد مبنياً على فهم عميق للمناهج التقليدية وأدواتها، مثل التحليل النصي أو المقارنة بين التشريعات، حتى يتم تقييمها بشكل دقيق.

- يجب أن يعتمد النقد على أدلة وبراهين ملموسة، مثل أمثلة من بحوث سابقة توضح نقاط الضعف أو القصور في هذه المناهج.

- يجب أن يكون النقد متوازناً، بحيث لا يركز فقط على السلبيات، بل يسلط الضوء أيضاً على الإيجابيات إن وجدت.

- يجب أن يقدم النقد اقتراحات عملية لتحسين هذه المناهج أو استبدالها بمناهج أكثر فعالية.

- يجب أن يكون النقد هادفاً، أي يركز على تحسين جودة البحوث القانونية وزيادة فائدتها العملية في تطوير التشريعات وحل المشكلات القانونية. هذه الشروط تضمن أن النقد يكون بناءً ويسهم في تطوير البحث العلمي القانوني.

3.1.2 آثار نقد المناهج التقليدية في البحوث القانونية

نقد المناهج التقليدية في البحوث القانونية يمكن أن يكون له آثار إيجابية عميقة على تطور البحث العلمي القانوني وتحسين جودته، نجملها في النقاط أدناه:

- يؤدي هذا النقد إلى تحديد نقاط الضعف في المناهج الحالية، كالاتماد المفرط على أدوات بحثية تقليدية أو نقص التنوع المنهجي، مما يفتح الباب لتطويرها أو استبدالها بمناهج أكثر فعالية.

- يشجع النقد الإبداع والابتكار في البحث العلمي، حيث يدفع الباحثين إلى استكشاف أساليب جديدة وأدوات حديثة تواكب التطورات المعاصرة في المجال القانوني²⁹.

- يعزز النقد جودة البحوث من خلال تحسين المناهج وزيادة دقة النتائج، مما يعزز مصداقية البحث العلمي القانوني³⁰.

- يسهم النقد في توجيه الجهود البحثية نحو قضايا أكثر إلحاحًا وتأثيرًا، مما يزيد من الفائدة العملية للبحوث في تطوير التشريعات وحل المشكلات القانونية وهذا يتطلب مهارة نقد وتقييم مصادر المعلومات³¹.

- يعزز النقد الثقافة النقدية في المجتمع الأكاديمي، حيث يصبح تقييم المناهج وتحسينها جزءًا أساسيًا من العملية البحثية، هذه الآثار مجتمعة تسهم في تطوير البحوث القانونية وزيادة تأثيرها على المجتمع والنظام القانوني.

2.2 دور التنوع المنهجي في تجنب تكرار النتائج .

التنوع المنهجي يلعب دورًا محوريًا في تعزيز جودة البحوث العلمية وتجنب تكرار النتائج، ذلك لأنه عندما يعتمد الباحث على منهجية واحدة أو أدوات بحثية محدودة، فإنه يقع في فخ الحصول على نفس النتائج بشكل متكرر، مما يقلل من قيمة البحث العلمي، فالتنوع المنهجي يعني استخدام مجموعة من الأساليب والأدوات البحثية، مثل المناهج الكمية والنوعية والمقارنة والتجريبية، مما يسمح بتحليل القضايا من زوايا مختلفة.

هذا التنوع لا يساعد فقط في تجنب التكرار، بل يعزز أيضًا من أصالة البحث وقدرته على تقديم رؤى جديدة، فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام المناهج الكمية³² لتحليل البيانات الإحصائية، بينما تستخدم المناهج العقلية³³ لفهم السياقات الاجتماعية والقانونية بشكل أعمق، وهنا يصبح البحث أكثر شمولية وقدرة على تقديم نتائج متنوعة ومبتكرة.

1.2.2 دور التنوع المنهجي في تحسين جودة النتائج

التنوع المنهجي يسهم بشكل كبير في تحسين جودة النتائج البحثية، حيث يسمح بفحص القضايا القانونية من منظور متعدد الأبعاد، و عندما يتم استخدام أكثر من منهجية في دراسة نفس المشكلة أو المعضلة، يمكن للباحثين التحقق من صحة النتائج من خلال مقارنة البيانات المستخلصة من كل منهجية، هذه الطريقة تقلل من احتمالية التحيز أو الخطأ في النتائج، مما يعزز من مصداقية البحث العلمي³⁴، ومثالها استخدام المنهج التحليلي لفهم روح النصوص القانونية وفهم نية المشرع الخفية، بينما يستخدم المنهج التاريخي لدراسة تطور هذه النصوص عبر الزمن³⁵، هذا المزيج بين المناهج يضمن أن النتائج تكون أكثر دقة وموثوقية، مما يقلل من فرص تكرارها في دراسات لاحقة.

2.2.2 دور التنوع المنهجي في تعزيز الإبداع والابتكار في البحوث القانونية

التنوع المنهجي يشجع الباحثين على التفكير خارج الصندوق واستكشاف طرق جديدة لتحليل القضايا القانونية، فعندما يتم استخدام مناهج متنوعة، يصبح الباحثون أكثر قدرة على طرح أسئلة بحثية جديدة واستكشاف جوانب لم يتم التطرق لها بعد، هذا الإبداع في البحث يقلل من احتمالية تكرار النتائج، حيث أن كل دراسة تقدم منظورًا فريدًا يعكس تنوع الأدوات المستخدمة، كأن يتم استخدام تحليل البيانات الضخمة لتحديد أنماط جديدة في الأحكام القضائية لفهم تأثير القوانين على المجتمع، هذا النهج المتكامل يفتح آفاقًا جديدة للبحث العلمي، مما يعزز من قيمته المعرفية والعملية.

3.2.2 دور التنوع المنهجي في تطوير البحوث القانونية وزيادة تأثيرها المجتمعي

التنوع المنهجي لا يسهم فقط في تجنب تكرار النتائج، بل يعزز أيضًا من تأثير البحوث القانونية على المجتمع والنظام القانوني بالدولة، خاصة عندما تعتمد البحوث على مناهج متنوعة، فتكون أكثر قدرة على تقديم حلول عملية وفعالة للتحديات القانونية المعاصرة، ومثالها أن يتم استخدام المنهج التجريبي³⁶ لدراسة كيفية تطبيق القوانين على أرض الواقع، بينما يستخدم المنهج الوصفي³⁷ الذي يعتمد على أدوات التحليل والنقد والتقييم لنقد وتقييم تأثير هذه القوانين على العدالة الاجتماعية، هذا التنوع في المناهج يضمن أن البحوث تكون أكثر ارتباطًا بالواقع وأكثر قدرة على تلبية احتياجات المجتمع، وهنا فقط يصبح البحث العلمي القانوني أداة فعالة لتطوير التشريعات وتحسين النظام القانوني، مما يعكس أهمية التنوع المنهجي في تحقيق هذه الأهداف.

3.2 دور الأدوات البحثية الحديثة في تعزيز جودة النتائج.

تلعب الأدوات البحثية الحديثة دورًا حاسمًا في تعزيز دقة النتائج وموثوقيتها، وبفضل التطور التكنولوجي، أصبحت هناك أدوات متقدمة مثل برامج تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، التي تسمح بجمع وتحليل كميات هائلة من المعلومات بدقة وسرعة وتحديد عينة الدراسة بدقة متناهية³⁸، هذه الأدوات تمكن الباحثين من الوصول إلى استنتاجات أكثر دقة، حيث يمكنها تحديد الأنماط والاتجاهات التي قد تكون غير مرئية باستخدام الأدوات التقليدية، كأن يتم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل مئات الآلاف من الأحكام القضائية في وقت قصير، مما يوفر رؤية شاملة حول اتجاهات القضاء، هذا التحليل الدقيق يقلل من احتمالية الأخطاء ويزيد من مصداقية النتائج.

وقد طورت تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل كبير أدوات البحث التقليدية، حيث زادت من دقتها وسرعتها وفعاليتها، كتحسين تصميم الأدوات البحثية من خلال تحليل البيانات السابقة وتحديد أفضل الممارسات، هذه التطورات جعلت أدوات البحث أكثر قدرة على مواكبة التحديات المعاصرة، مما يعزز من جودة النتائج ويزيد من تأثير البحوث العلمية على المجتمع.

1.3.2 دور أداة الاستبيان (Questionnaire) في تعزيز جودة النتائج البحثية

كانت الاستبيانات التقليدية تُصمم يدويًا، ويعتمد تحليلها على الجهد البشري، مما كان يستغرق وقتًا طويلاً ويحتاج إلى موارد كبيرة، وكانت النتائج تعاني أحيانًا من التحيز أو الأخطاء بسبب التفسير البشري، أما حاليًا أصبحت الاستبيانات تُصمم باستخدام خوارزميات تحدد الأسئلة الأكثر فعالية بناءً على البيانات السابقة³⁹، ناهيك عن قدرة الذكاء الاصطناعي تحليل الإجابات تلقائيًا، مما يوفر نتائج أسرع وأكثر دقة، ويقلل من احتمالية التحيز.

2.3.2 دور أداة المحاكاة (Simulation) في تعزيز جودة النتائج البحثية

كانت المحاكاة تعتمد على نماذج بسيطة وثابتة⁴⁰، مما كان يحد من قدرتها على محاكاة الواقع بشكل دقيق، و كانت النتائج أحياناً غير واقعية بسبب قيود النماذج المستخدمة، أما حالياً أصبحت أكثر تطوراً باستخدام خوارزميات التعلم الآلي التي تجعل النماذج أكثر ديناميكية وواقعية⁴¹، يمكن الآن محاكاة سيناريوهات معقدة بدقة عالية، مما يوفر رؤى أعمق وأكثر موثوقية.

3.3.2 دور أداة تحليل المحتوى (Content Analysis) في تعزيز جودة النتائج

كان تحليل المحتوى يعتمد على الجهد البشري لقراءة النصوص وتفسيرها، مما كان يستغرق وقتاً طويلاً ويحد من حجم البيانات التي يمكن تحليله، وحالياً أصبح أسرع وأكثر دقة باستخدام تقنيات معالجة اللغة الطبيعية (NLP)، إذ يمكنه الآن تحليل كميات هائلة من النصوص في وقت قصير، وتحديد الأنماط والاتجاهات والقضايا واستطلاعات الرأي والنصوص القانونية والآراء الفقهية، مع استخراج مؤشرات أي من الظواهر القانونية و بدقة عالية.

4.3.2 دور أداة المقابلة (Interview) في تعزيز جودة النتائج

كانت المقابلات تعتمد على التفاعل البشري المباشر، مما كان يحد من نطاق العينة ويستغرق وقتاً طويلاً في التحليل. كانت النتائج تعاني أحياناً من التحيز بسبب التفسير الشخصي⁴²، وحالياً وفي عصر ثورة الذكاء الاصطناعي أصبحت المقابلات تُجرى باستخدام الروبوتات الذكية التي يمكنها التفاعل مع المشاركين بشكل طبيعي، كما يمكنها تحليل المقابلات المسجلة تلقائياً، مما يوفر نتائج سريعة ودقيقة⁴³.

5.3.2 دور أداة الملاحظة (Observation) في تعزيز جودة النتائج

كانت الملاحظة تعتمد على الجهد البشري لتسجيل وتحليل السلوكيات أو الظواهر⁴⁴، مما كان يستغرق وقتاً طويلاً ويحتاج إلى موارد كبيرة، و كانت النتائج تعاني أحياناً من التحيز بسبب التفسير الشخصي وحالياً أصبحت الملاحظة أكثر دقة باستخدام تقنيات التعلم العميق التي يمكنها تحليل البيانات المرئية أو الصوتية تلقائياً، كما يمكنها تحليل لغة الجسد أو نبرة الصوت بدقة عالية، مما يوفر رؤى جديدة حول التفاعلات القانونية.

3. تحويل التكرار إلى فرصة للتطوير

تحويل التكرار إلى فرصة للتطوير يعد فكرة مبتكرة يمكنها أن تسهم في تعزيز جودة البحوث العلمية القانونية وتطويرها، فبدلاً من اعتبار التكرار مشكلة تعيق التقدم، يمكن النظر إليها كفرصة لتقييم المناهج البحثية الحالية وتطويرها، ومن خلال البحث في أسباب التكرار، يمكن للباحثين تحديد نقاط الضعف في المناهج والأدوات المستخدمة، والعمل على تطويرها لتصبح أكثر فعالية، فإذا كان التكرار ناجماً عن استخدام نفس المصادر أو الأدوات البحثية، عندها يمكن للباحث أن يستكشف مصادر جديدة أو يتبنى أدوات أكثر تطوراً.

كما يمكن استخدام النتائج المتكررة كأساس لطرح إشكاليات بحثية جديدة أو استكشاف قضايا م يتم البحث فيها من قبل، مما يشجع على الإبداع والابتكار في البحث العلمي، خاصة وأن التكرار أصبح نقطة انطلاق لتطوير أفكار جديدة، و فرصة للتطوير مما يعزز من ثقافة التعلم المستمر في المجتمع الأكاديمي، ويتحول من عقبة إلى أداة لتحسين جودة البحوث وزيادة تأثيرها على المجتمع والنظام القانوني، وفي هذا المبحث سيتم تناول هذه الفكرة على نحو من التفصيل في المطالب أدناه:

1.3 كيف يمكن تحليل النتائج المتكررة لاستخلاص رؤى جديدة؟

قبل تحويل التكرار إلى فرصة للتطوير، يجب أولاً فهم الأسباب الكامنة وراء تكرار النتائج، فقد يكون التكرار ناتجاً عن استخدام نفس المناهج البحثية أو الأدوات البحثية، أو نتيجة الاعتماد على مصادر محدودة، أو حتى التركيز على نفس الموضوعات دون استكشاف جوانب جديدة، ومن خلال تحليل هذه الأسباب، يمكن للباحث تحديد نقاط الضعف في البحوث السابقة والعمل على تطويرها .

1.1.3 تحليل النتائج المتكررة بشكل نقدي

بعد فهم أسباب التكرار، يجب تحليل النتائج المتكررة بشكل نقدي لتحديد ما إذا كانت تعكس حقائق ثابتة أم أنها نتيجة لقيود منهجية، وهنا يمكن استخدام أدوات تحليلية متقدمة، مثل تقنيات الذكاء الاصطناعي⁴⁵، لفحص البيانات المتكررة واستخلاص أنماط جديدة، ومثالها أن يقوم الباحث بتحليل لاجتهادات القضائية المتكررة لتحديد الاتجاه العام لموقف القضاء تجاه ما أو نظرية معينة أو الثغرات في النظام القانوني.

2.1.3 استكشاف جوانب لم يتم البحث فيها بعد

يمكن استخدام النتائج المتكررة كأساس لاستكشاف جوانب قانونية لم يشملها البحث العلمي بالبحث المعمق فإذا كانت النتائج المتكررة تشير إلى تفسير معين لنص قانوني، يمكن للباحثين استكشاف تفسيرات بديلة أو تحليل تأثير هذا النص على قضايا أخرى، هذا النهج يشجع على الإبداع والابتكار في البحث العلمي، حيث يتم تحويل التكرار إلى فرصة لطرح أسئلة بحثية جديدة واستكشاف قضايا غير المألوفة⁴⁶.

3.1.3 تطوير المناهج والأدوات البحثية

يمكن استخدام النتائج المتكررة كفرصة لتطوير المناهج والأدوات البحثية من خلال الاعتماد على أدوات أكثر تطوراً، تعمل على تحليل البيانات الضخمة عن طريق تقنيات الذكاء الاصطناعي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تطوير مناهج جديدة تجمع بين الأساليب الكمية والنوعية لتحليل القضايا القانونية بشكل أكثر شمولية، هذا التطوير يساهم في تحسين جودة البحوث وزيادة تأثيرها على الفرد والمجتمع والدولة والنظام القانوني ككل⁴⁷.

2.3 تعزيز الشفافية والنزاهة الأكاديمية في عرض النتائج.

يقصد بالشفافية في عرض النتائج البحثية عرض جميع البيانات والمناهج البحثية المستعملة على نحو واضح ودقيق⁴⁸، مما يمكن للباحثين الآخرين بفهم العمل البحثي وتكراره إذا لزم الأمر، هذه النوع من الشفافية

يعزز من مصداقية البحث العلمي، ويمكن الآخرين من التحقق من صحة النتائج وتقييم جودتها، ومثالها أن يعرض الباحث تفاصيل كاملة عن مصادر البيانات والمعلومات التي استعان بها في بحثه ، والأدوات التي استخدمها لجلب هذه البيانات، والخطوات التي قام باتباعها في التحليل، هذه الطريقة تقلل من احتمالية التحيز أو التلاعب بالنتائج، وتعزز من ثقة المجتمع العلمي في البحوث المقدمة.

1.2.3 أدوات تعزيز الشفافية والنزاهة الأكاديمية

يقصد بالنزاهة الأكاديمية الالتزام بالمبادئ الأخلاقية في البحث العلمي⁴⁹، كتقديم نتائج دقيقة وعدم التلاعب بالبيانات أو إخفاء المعلومات، مما يعزز من جودة البحوث ويضمن مصداقية وموثوقية النتائج وقابليتها للتحقق كما أنه يقلل من احتمالية نشر أبحاث مضللة⁵⁰، ويعزز من مصداقية البحث العلمي وقيمه المعرفية.

تتطلب النزاهة في عرض النتائج البحثية عدة أدوات وممارسات منهجية، على رأسها استخدام منصات مفتوحة المصدر لمشاركة البيانات والمناهج⁵¹، مما يسمح للقارئ بالوصول إليها والتحقق منها ناهيك عن إمكانية استخدام برامج إدارة المراجع لتوثيق المصادر بشكل دقيق⁵²، التي من شأنها أن تقلل من احتمالية السرقة العلمية⁵³، كما أن تقييم العمل البحثي من قبل الخبراء المختصين يلعب دوراً مهماً في تعزيز النزاهة الأكاديمية، حيث يتم تقييم البحوث المتخصصة قبل نشرها⁵⁴.

2.2.3 تأثير الشفافية والنزاهة على المجتمع العلمي

إن تكريس الشفافية والنزاهة الأكاديمية في عرض النتائج له تأثير إيجابي على المجتمع العلمي ويتربط عنه العديد من الآثار ، نذكر منها:

- زيادة ثقة الباحثين في النتائج المقدمة، مما يشجع على التعاون وتبادل المعرفة⁵⁵.
- تعزيز جودة البحوث، حيث يتم تقييمها بشكل دقيق قبل نشرها.
- المساهمة في بناء سمعة جيدة لمؤسسات التعليم العالي والمراكز البحثية وللباحثين، حيث يتم اعتبارهم مصادر موثوقة للمعرفة⁵⁶.
- تسليط الضوء على تأثير البحوث على المحيط الاجتماعي والاقتصادي⁵⁷، لكون النتائج دقيقة وموثوقة، مما يسهم في تطوير التشريعات وتحسين الممارسات القانونية.

3.3 دور المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث في دعم الإبداع البحثي.

تلعب المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث دوراً محورياً في دعم الإبداع البحثي من خلال توفير الموارد والبنية التحتية اللازمة، هذا يشمل توفير مكتبات غنية بالمصادر البحثية⁵⁸، ومختبرات مجهزة بأحدث التقنيات⁵⁹، ومنصات رقمية للوصول إلى البيانات الضخمة⁶⁰، كما يمكن للمؤسسات توفير برامج تحليل البيانات المتقدمة أو تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تسهل على الباحثين استكشاف أفكار جديدة⁶¹، بالإضافة

إلى ذلك، يمكن توفير منح بحثية وتمويل لدعم المشاريع المبتكرة⁶²، مما يشجع الباحثين على خوض مجالات بحثية غير مألوفة.

1.3.3 تشجيع التعاون متعدد التخصصات

المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث يمكنها تعزيز الإبداع البحثي من خلال تشجيع التعاون بين الباحثين من تخصصات مختلفة، هذا التعاون متعدد التخصصات يسمح بتبادل الأفكار والخبرات⁶³، مما يؤدي إلى طرح أسئلة بحثية جديدة واستكشاف حلول مبتكرة، كإنشاء فرق بحثية تجمع بين القانون وعلم الاجتماع أو الاقتصاد لدراسة قضايا قانونية معقدة من زوايا مختلفة، هذا النهج يعزز من الإبداع ويزيد من فرص تحقيق نتائج بحثية أصيلة وفريدة.

2.3.3 تدريب الباحثين على مهارات البحث الحديثة

دعم الإبداع البحثي يتطلب أيضًا تدريب الباحثين على المهارات والأدوات الحديثة التي تسهل عملية البحث، يمكن للمؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية حول استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، أو تصميم البحوث التجريبية، إذ يمكن تدريب الباحثين على استخدام برامج التحليل النوعي أو الكمي لتحسين جودة بحوثهم، هذا التدريب يساعد الباحثين على تبني مناهج أكثر تطورًا، مما يعزز من إبداعهم وقدرتهم على تقديم بحوث مبتكرة.

3.3.3 خلق بيئة محفزة للإبداع

يمكن للمؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث خلق بيئة محفزة للإبداع من خلال تعزيز ثقافة البحث والابتكار، مما يشجع الباحثين على التفكير خارج الصندوق واستكشاف أفكار جديدة، ومثالها أن يتم تنظيم مسابقات بحثية أو منح جوائز للبحوث المبتكرة⁶⁴، مما يشجع الباحثين على تقديم أفكار غير تقليدية، بالإضافة إلى ذلك، يمكن إنشاء مساحات عمل مشتركة للباحثين لتبادل الأفكار والتعاون في مشاريع بحثية، هذه البيئة المحفزة تعزز من الإبداع وتزيد من فرص تحقيق نتائج بحثية ذات تأثير كبير.

الخاتمة:

إن تكرار النتائج البحثية قد يكون بسبب وجود أزمة إبداع أم انعكاسًا لقيود منهجية كما قد يكون مزيجًا من كليهما، لكنه غالبًا ما يكون انعكاسًا لقيود منهجية أكثر منه أزمة إبداع، حيث تُظهر الدراسات أن التكرار غالبًا ما يرتبط بضعف التنوع المنهجي، أو الاعتماد على مصادر محدودة، أو استخدام أدوات تقليدية لا تُتيح استكشاف جوانب جديدة، ومع ذلك قد يكون التكرار في بعض الحالات ناتجًا عن نقص الإبداع البحثي، خاصة إذا كان الباحث يركز على موضوعات مُستهلكة دون طرح إشكاليات جديدة أكثر دقة أو شمولية للمواضيع المدروسة، خاصة وأن بعض المجالات القانونية دائمًا ما تكون خصبة وقابلة للبحث كالقانون البيئي، والانتخابات والإجراءات المدنية والإدارية وغيرها، وقد تم التوصل بناء على ما سبق إلى العديد من النتائج والتوصيات التي نجلها فيما يلي:

أولاً: النتائج

- ✓ استخدام نفس المناهج والأدوات (كالتحليل النصي أو المقارن) دون تطويرها، والاعتماد على مصادر قديمة أو غير محدثة (كالقوانين أو الاجتهادات القضائية نفسها)، من شأنه تكرار نفس النتائج.
- ✓ التركيز على موضوعات تقليدية دون استكشاف قضايا معاصرة (مثل تأثير التكنولوجيا على القانون)، إلى جانب الخوف من المجازفة في طرح فرضيات أو أساليب بحثية غير مألوفة، من شأنه تكرار نفس النتائج البحثية.
- ✓ انعدام ثقة المجتمع العلمي في البحوث القانونية، بالإضافة إلى إهدار الموارد على أبحاث لا تُضيف معرفة جديدة.
- ✓ عدم استغلال التكرار لتحليل الظواهر القانونية بعمق أو تطوير حلول مبتكرة، من شأنه التشكيك في مصداقية ونزاهة الأعمال البحثية.

ثانياً: التوصيات

- ✓ دمج مناهج حديثة (كالتحليل الكمي أو النوعي) مع المناهج التقليدية، ومحاولة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات الضخمة (مثل الاجتهادات القضائية).
- ✓ تمويل مشاريع تركز على قضايا قانونية معاصرة (مثل الجرائم الإلكترونية أو الأخلاقيات الطبية)، ولما لا تنظيم مسابقات بحثية لتحفيز طرح أفكار غير تقليدية.
- ✓ تدريب وتكوين الباحث لتعلم مناهج البحث الحديثة وأدوات التحليل المتقدمة، وتعزيز الشفافية في عرض النتائج ومراجعة الأقران لضمان الجودة.
- ✓ تحليل ونقد النتائج المتكررة لاستخلاص أنماط عامة أو ثغرات في النظام القانوني، وتوظيف التكرار كأساس لمقارنة النتائج عبر فترات زمنية أو مكانية مختلفة.
- ✓ إنتاج بحوث أصيلة تساهم في تطوير النظرية القانونية، مع محاولة تقديم حلول عملية لقضايا قانونية معاصرة (مثل العدالة الاجتماعية أو حماية البيانات)، والعمل على تحسين التشريعات بناءً على أدلة بحثية دقيقة وموثوقة.

الهوامش:

¹ يعرف البحث العلمي على أنه مجموعة جهود منظمة يقوم بها الإنسان مستعيناً بمناهج وأدوات بحثية علمية، سعياً منه لفهم واكتشاف الظواهر وتحديد العلاقات التي تربط بينها، ناهيك عن تحقيق رغبته الشديدة في احكام سيطرته على لبنته عن طريق زيادة معارفه وتحسين قدرته على اكتشاف الحلول للمشاكل التي تواجهه، انظر: ذوقان عبيدات وآخرون، البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2015، ص 40.

² الفرض المقترح ما هو إلا تصور أو تخمين أو توقع محتمل لتفسير الأو المشكلة موضوع الدراسة كحل مبدئي لها، هذا التصور يساعد الباحث على اختبار تلك الحلول للتأكد من صحتها، توفيراً للوقت والجهد والمال. مسعود حسين التائب، البحث العلمي: قواعده، إجراءاته، مناهجه، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2018، ص 116.

³ ويعني الإتيان بعناصر متماثلة في مواضع مختلفة، معجم المعاني الجامع - معجم عربي عربي، متوفر على الرابط :

<https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AA%D9%83%D8%B1%D8%A7%D8%B1/?>

⁴ النتائج البحثية هي المعلومات والاستنتاجات التي يتوصل إليها الباحث بعد جمع البيانات وتحليلها في إطار دراسته، الموقع الرسمي لمركز أبحاث رقمي سعودي، متوفر على الرابط :

<https://study.sa/%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%A>

⁵ أو ما يعرف بالدراسات السابقة، انظر: مسعود حسين التائب، البحث العلمي: قواعده، إجراءاته، مناهجه، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، 2018 ص 204 وما بعدها.

⁶ كمال عبد الحميد زيتون، تصميم البحوث الكيفية ومعالجة بياناتها إلكترونياً، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، مصر، سنة 2006، ص 89 وما بعدها.

⁷ رياض عثمان، معايير الجودة البحثية في الرسائل الجامعية: الأسس العلمية بالتطبيق والتمثيل لوضع الخطة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، سنة 2014، ص 16 وما بعدها.

⁸ ربحي مصطفى عليان، البحث العلمي: أسسه، مناهجه وأساليبه، إجراءاته، بيت الأفكار الدولية، عمان الأردن، سنة 2001، ص 36 وما بعدها.

⁹ علي سليم العلوانة، أساليب البحث العلمي في العلوم الإدارية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 1996 ص 197 وما بعدها.

¹⁰ أحمد عبد المنعم حسن، أصول البحث العلمي: المنهج العلمي وأساليب كتابة البحوث والرسائل العلمية، الجزء الأول، المكتبة الأكاديمية، القاهرة مصر، سنة 1996، ص 32 وما بعدها.

¹¹ كأن يحد من قدرة الباحث على خلق خدمة جديدة أو محسنة أو أسلوب جديد للترويج والتسويق أو تنظيم محيط العمل أو العلاقات الخارجية وبالتالي يحد من قدرته على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية للبلاد، المادة 07 من القانون رقم 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 والمتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، جريدة رسمية رقم 71 المؤرخة في 30 ديسمبر 2015.

¹² المادة 15 من القانون رقم 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 والمتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

¹³ المادة 17 من القانون 08-06 المؤرخ في 23 فبراير 2008، المعدل والمتمم للقانون رقم 99-05 المؤرخ في 04 أبريل 1999، جريدة رسمية رقم 10 مؤرخة في 27 فبراير 2008.

¹⁴ المادة 21 من القانون رقم 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 والمتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

¹⁵ المادة 07 من القانون رقم 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 والمتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

¹⁶ وهذا غير مقبول خاصة عند قيامها بالتدابير الضرورية تمكن الباحثين من الوصول إلى مصادر المعلومات العلمية الوطنية والدولية والحصول عليها وعملت على تشجيع التعاون ما بين القطاعات والتعاون الدولي وفي جميع الميادين البحثية والعلمية على اختلاف أنواعها، انظر: المادة 26 من القانون رقم 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 والمتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

¹⁷ فقد قامت الدولة باستخدام الموارد المالية والبشرية في مجال الخبرة في الأنشطة العلمية والبحثية استجابة لمتطلبات التحول الاجتماعي والاقتصادي والقانوني، انظر: المادة 46 من القانون رقم 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 والمتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

¹⁸ ترتيب جامعات الجزائر ضمن تصنيف التايمز للجامعات العالمية "THE World University Rankings" إصدار 2025:

[https://www.timeshighereducation.com/World University Rankings 2025 | Times Higher Education \(THE\)](https://www.timeshighereducation.com/World University Rankings 2025 | Times Higher Education (THE))

¹⁹ وهيبة الجوزي، تطور البحث العلمي في الجامعة الجزائرية، مجلة هيرودوت للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد الأول، العدد الرابع، 2017، ص 48.

²⁰ سهيلة بوخميس، وفاء شيعاوي، الرقمنة كآلية لمكافحة الغش و تحقيق الجودة في الجامعات الجزائرية: كلية الحقوق نموذجاً

المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 54، العدد الثالث، 2020، ص 107.

²¹ تنص المادة 74 من التعديل الدستوري لسنة 2020، جريدة رسمية رقم 82، مؤرخة في 30 ديسمبر 2020، على: " حرية الابداع الفكري بما في ذلك أبعاده العلمية والفنية مضمونة".

²² مسعود حسين التائب، المرجع السابق، ص 357 وما بعدها.

²³ علاء قاشي، المنهج المقارن في البحث العلمي في ميدان الدراسات القانونية، مجلة الاستيعاب، المجلد الثالث، العدد الأول، 2021، ص 158.

²⁴ مالية بصال، منهج البحث التاريخي: التعريف، الخطوات، المزايا والعيوب، مجلة دراسات، المجلد 11، العدد الثاني، 2022، ص 15.

²⁵ عبيدات ذوقان وآخرون، البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه، دار الفاكور ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، سنة 2015، ص 180 وما بعدها.

²⁶ فالتأمل الفلسفي هو شرط أساسي لكل محاولة علمية ممكنة، مونيس بخصرة، التأمل الفلسفي في ما وراء المنهج من أجل منهج المنهج، مجلة الآداب واللغات، المجلد 10، العدد الأول، 2010، ص 98.

²⁷ محمود بطل محمد أحمد، تطبيقات المنهج الاستقرائي لدى رواد الثقافة الإسلامية: قراءة في سياق الدلالات المعرفية، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، المجلد 16، العدد الرابع، 2024، ص 87.

²⁸ أحمد حسن القواسمة، محمد أحمد بوغزلة، تنمية مهارات التعلم والتفكير والبحث، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2013، ص 111 وما بعدها.

²⁹ محمد الصاوي محمد مبارك، البحث العلمي: أسسه وطريقة كتابته، الطبعة الثانية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، سنة 1992، ص 13 وما بعدها.

³⁰ ويقصد بالنقد التعرف على أوجه القصور في جميع إجراءات البحث العلمي، بدءًا من اختيار الموضوع إلى طريقة توثيق المراجع، وكل خطوة من خطوات إعداد البحث العلمي لها قواعدها النقدية بهدف زيادة خبرات ومهارات الباحثين، والتعرف على مواطن الضعف والقوة: انظر أكاديمية مهام، مقال منشور بتاريخ 05 نوفمبر 2023 على الموقع:

<https://pertask.com/blog/post/413/النقد-الأكاديمي-في-البحث-العلمي/>

³¹ حمدي أبو الفتوح عطيفة، دليل الباحث إلى الاقتباس والتوثيق من الانترنت، دار النشر للجامعات القاهرة، مصر، سنة 2009، ص 49 وما بعدها.

³² تقي خالد، المناهج الكمية في البحث العلمي، مقال منشور على شبكة المعلومات العربية مكتبك، بتاريخ 28 جوان 2022، على موقع:

<https://www.maktabtk.com/blog/post/3213/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D9%87%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%85%D9%8A-%>

³³ المناهج العقلية كالمناهج التحليلي والاستدلالي والاستقرائي وغيرها من المناهج التي تبنى على العقل والتأمل.

³⁴ صوفيا شراد، التعدد المنهجي في الدراسات القانونية، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 22 العدد الاول، 2022، ص 1041.

³⁵ حسين نزار فضل الله، مختصر قواعد كتابة البحث، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، سنة 2009، ص 41. عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، سنة 1999، ص 53 وما بعدها.

³⁶ أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، بدون تاريخ، ص 267 وما بعدها.

³⁷ أسماء عبد المطلب بني يونس، دليل المبتدئ إلى المناهج العامة في البحث العلمي، دار النفائس للنشر والتوزيع، العبدلي، الأردن، سنة 2018، ص 161 وما بعدها.

³⁸ جوني دانييل، أساسيات اختيار العينة في البحوث العلمي: مبادئ توجيهية عملية لإجراء اختيارات العينة البحثية، ترجمة: طارق عطية عبد الرحمن، مركز البحوث، السعودية، سنة 2015، ص 36 وما بعدها.

³⁹ عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، أساليب البحث العلمي والتحليل الإحصائي: التخطيط للبحث وجمع وتحليل البيانات يدويا وباستخدام برنامج SPSS، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الإصدار الثالث، سنة 2007، ص 22 وما بعدها.

- ⁴⁰ زينب بن بريكة، المحاكاة الحاسوبية: دراسة في المفهوم والأهمية، مجلة دراسات في علوم الانسان والمجتمع، المجلد الخامس ، العدد الرابع، 223، ص 72.
- ⁴¹ المرجع نفسه ، ص 77.
- ⁴² محمد عبد العال النعيمي وآخرون ، طرق ومناهج البحث العلمي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، سنة 2015، ص 174 .
- ⁴³ سهام سبتيو منير عباس، استخدام الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي ومساهمته في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة حوليات جامعة الجزائر، المجلد 38 ، العدد الثالث، 2024 ، ص 107.
- ⁴⁴ سهيلة بوخميس ، مطبوعة محاضرات منهجية إعداد البحث العلمي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2019-2020، ص 22.
- ⁴⁵ أحمد النصر، تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي، دار المعرفة، القاهرة، 2022، ص 45.
- ⁴⁶ أوميرتو إيكو ، كيف تعد رسالة دكتوراه، ترجمة علي منوفي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر، الطبعة التاسعة، سنة 2002، ص 49 وما بعدها.
- ⁴⁷ سارة عبد الله، الأساليب الكمية والنوعية في البحوث القانونية، مركز دراسات القانون، بيروت، 2023، ص 78.
- ⁴⁸ يوسف العلوي، الشفافية في الأبحاث العلمية، المفهوم والتطبيق، دار الفكر، عمان، 2021 ، ص 112.
- ⁴⁹ ليلى الفقيه، قواعد النزاهة الأكاديمية في البحث العلمي، مكتبة الأبحاث، الرياض، 2020، ص 37.
- ⁵⁰ محمد الجاسم، الشفافية والنزاهة في البحث العلمي، دار العلوم، دبي، 2021، ص 45.
- ⁵¹ أحمد الكيالي، أدوات النزاهة البحثية: استخدام المنصات المفتوحة لمشاركة البيانات، دار المستقبل، القاهرة، 2022، ص 62.
- ⁵² ريم الزهراني، أهمية أدوات إدارة المراجع في البحث العلمي، دار المعرفة، جدة، 2023، ص 88.
- ⁵³ علي الشمري، تقنيات مكافحة السرقة العلمية في البحث الأكاديمي، مركز البحوث القانونية، الكويت، 2022، ص 102.
- ⁵⁴ نادر العزة، أهمية تقييم الأقران في تعزيز النزاهة الأكاديمية، دار الفكر، عمان، 2023، ص 75.
- ⁵⁵ سلمي الحربي، دور الثقة في تعزيز التعاون العلمي وتبادل المعرفة، دار الأنوار، الدمام، 2022، ص 54.
- ⁵⁶ فاطمة الجندي، دور النزاهة الأكاديمية في تعزيز سمعة المؤسسات التعليمية والبحثية، مؤسسة الأبحاث الحديثة، الرياض، 2023، ص 40.
- ⁵⁷ علي الباز، تأثير البحث العلمي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، المعهد العربي للدراسات، بيروت، 2022، ص 88.
- ⁵⁸ هالة السليمان، دور المؤسسات الأكاديمية في دعم الإبداع البحثي: الموارد والبنية التحتية، دار الثقافة، القاهرة، 2023، ص 67.
- ⁵⁹ يوسف الترك، أهمية المختبرات التقنية في تعزيز البحث العلمي، مركز التطوير الأكاديمي، دبي، 2022، ص 32.

⁶⁰ ليلي الزهراني، تأثير المنصات الرقمية في الوصول إلى البيانات الضخمة والبحث العلمي، دار النشر الأكاديمية، جدة، 2023، ص 45.

⁶¹ سبتي سهام، عباس منير، استخدام الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي ومساهمته في تحقيق التنمية المستدامة، حوليات جامعة الجزائر، المجلد 38، العدد 03، ص 112.

⁶² المنح البحثية: تمويل الابتكار: تحديث المنح البحثية وأهميتها، مقال منشور بتاريخ 2025/03/24، على الساعة: 02:10 سا على الرابط:

المنح-البحثية--تمويل-الابتكار--تحديث-المنح-البحثية-/
<https://fastercapital.com/arabpreneur/> وأهميتها.html

⁶³ آمنة زيان، عزيز دحمان، أهمية دعم الإبداع في الجزائر من خلال الشراكة بين الجامعة والصناعة، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 02، العدد 01، ص 236.

⁶⁴ وفي هذا الصدد تم اصدار المرسوم الرئاسي رقم 24-297 المؤرخ في 24 سبتمبر 2024، يتضمن إحداث جائزة رئيس الجمهورية للباحث المبتكر، جريدة رسمية رقم 66 مؤرخة في 30 سبتمبر 2024، لتتميم وتشجيع البحث والابتكار وفي جميع المجالات.